المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

أوهام أبي حيان الأندلسي في آراء سيبويه في كتاب (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)

Abu Hayyan Al-Andalusi's delusions in Sibawayh's opinions in the book (Irtishaf Al-Darb from Lisan Al-Arab)

بقلم الدكتور

جمال محمد عبد العزيز مصطفى

أستاذ النحو والصرف المشارك ـ قسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم
مدرس النحو والصرف - كلية الآداب - جامعة الفيوم

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار مارس ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

أوهام أبي حيان الأندلسي
في آراء سيبويه في كتاب (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)

جمال محمد عبد العزيز مصطفى

قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم ـ السعودية

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة الفيوم ـ مصر

البريد الإلكتروني : jmsatfy@qu.edu.sa

الملخص

يتناول هذا البحث المسائل التي وَهِمَ فيها أبو حيان الأندلسي في آراء سيبويه وأقواله في كتابه (ارتشاف الضَّرَب)، وقد بلغ ما أحصيته منها تسع عشرة مسألة؛ لذلك تتبَّع البحث آراء سيبويه وأقواله في كتاب (الارتشاف) وقارنها بآرائه وأقواله في كتابه؛ لبيان ما وقع فيه أبو حيان من وَهْمٍ.

ويهدف البحث إلى دراسة هذه الآراء وبيان الوجه فيها، وإبراز ظاهرة أوهام بعض النحاة المتأخرين في بعض آراء سيبويه، وتنبيه الباحثين الذين يعتمدون على كتاب (الارتشاف) في توثيق آراء سيبويه إلى ما وقع فيها من وهم.

وجاء البحث في مقدمة ومبحثين، المبحث الأول تحدثت فيه عن ظاهرة الوَهَم وذكرت نماذج لها، والثاني درست فيه صور وَهمِ أبي حيان في آراء سيبويه.

ومن نتائج البحث: تعدد صور وَهمِ أبي حيان في بعض آراء سيبويه، ومنها: نسبة رأي إلى سيبويه لكنه ليس في كتابه، ونسبة رأي إلى سيبويه ولكن في كتابه ما يخالفه، والخلط بين آراء سيبويه وآراء شيوخه. وأن لظاهرة الوَهَم هذه أسبابًا منها: غموض عبارات سيبويه وانغلاقها وصعوبتها، واضطراب أقواله في المسألة الواحدة أحيانًا، وتشتُّت آرائه فيها في أكثر من موضع من الكتاب، وتشابك أبواب الكتاب وصعوبته.

ويوصي البحث بإعادة دراسة آراء سيبويه في كتب المتأخرين، لبيان ما وقع فيها من وهم.

الكلمات المفتاحية: أوهام، أبو حيان، آراء، سيبويه، الارتشاف .

Abu Hayyan Al-Andalusi's delusions in Sibawayh's opinions in the book (Irtishaf Al-Darb from Lisan Al-Arab)

Gamal Mohammed AbdelAziz Mostafa
Department of Arabic Language - College of Languages and Humanities - Al -Qassim University - Saudi Arabia
Department of Arabic Language - College of Arts - Fayoum University - Egypt
Email: jmsatfy@qu.edu.sa

Abstract

This research deals with the issues in which Abu Hayyan al-Andalusi was deluded in Sibawayh's opinions and statements in his book (Irtishaf al-Darb), and what I counted of them reached nineteen issues; therefore, the research followed Sibawayh's opinions and statements in the book (Irtishaf) and compared them with his opinions and statements in his book; to show what Abu Hayyan fell into of delusion. The current research aims to study these opinions and explain the reason for them, and to highlight the phenomenon of the delusions of some later grammarians in some of Sibawayh's opinions, and to alert researchers who rely on the book (Irtishaf) to document Sibawayh's opinions to what they fell into of delusion. The research came in an introduction and two sections. In the first section, the researcher talked about the phenomenon of delusion and mentioned examples of it, and in the second section, he studied the images of Abu Hayyan's delusion in Sibawayh's opinions. The research results include: multiple forms of Abu Hayyan's delusion in some of Sibawayh's opinions, including: attributing an opinion to Sibawayh but it is not in his book, attributing an opinion to Sibawayh but there is something in his book that contradicts it, and mixing up Sibawayh's opinions with those of his sheikhs. This phenomenon of delusion has reasons, including: the ambiguity, closedness, and difficulty of Sibawayh's expressions, the confusion of his statements on a single issue at times, the dispersion of his opinions in more than one place in the book, and the overlapping and difficulty of the book's chapters. The research recommends re-examining Sibawayh's opinions in the books of later scholars to show what delusions have occurred in them.

Keywords: Delusions, Abu Hayyan, opinions, Sibawayh, Irtishaf.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلاةً وسلامًا على من اختاره الله واصطفاه وأرسله رحمةً للعالمين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فإن لسيبويه حضورًا قويًّا في الفكر النحوي بعده؛ إذ تعدَّد النقل عنه، والرجوع إلى أقواله وآرائه، وتنوعت الإشارة إليه في كتب النحاة بعده، وكان تعامل النحاة مع أقواله وآرائه ذا طبيعة خاصة نقلاً وفهمًا وتفسيرًا، لكن في كتب النحاة المتأخرين بعض آراء لسيبويه شابها الوَهمُ، فثمة آراء تُنسَب إليه وليست في كتابه وآراء تُنسَب إليه وتخالف ما في كتابه، وآراء له وتُنسَب إلى شيوخه وآراء لشيوخه وتُنسَب إليه، ويُنسَبُ إليه أكثر من قول في المسألة الواحدة مع أن له فيها رأيًا واحدًا، إلى غير ذلك من صور الوهم. ومن هنا كان هذا البحث الذي يسلط الضوء على أوهام أبي حيان الأندلسي في آراء سيبويه في كتابه (ارتشاف الضَّرَب).

وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع أني لاحظت اختلاف بعض آراء سيبويه في بعض كتب المتأخرين عنها في الكتاب، كما أن هذه الظاهرة ليست في آراء سيبويه، بل تشمل آراء غيره كالكسائي والفراء والأخفش، وقد أحصيت نحو مئة وعشرين مسألة وَهِم فيها المتأخرون في آراء سيبويه، ولأن بحثًا واحدًا لا يتسع لها آثرت دراسة هذه الظاهرة من خلال كتاب واحد هو كتاب (الارتشاف) لأبي حيان الأندلسي الذي اخترته لأهميته لدى الباحثين.

<u>ويهدف هذا البحث إلى:</u>

- تتبُّع آراء سيبويه في كتاب (ارتشاف الضَّرَب) لأبي حيان الأندلسي وموازنتها بآرائه في الكتاب؛ لبيان ما وقع في بعضها من وهم.
- إبراز ظاهرة أوهام النحاة المتأخرين في بعض آراء المتقدمين عامة وآراء سيبويه خاصة، وهي ظاهرة تستحق الدراسة.

– تنبيه الباحثين الذين يعتمدون على كتاب الارتشاف في توثيق آراء سيبويه وغيره من المتقدمين إلى ما وقع فيه من وهم في بعض آراء سيبويه.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال دراسة آراء سيبويه في كتاب (الارتشاف)، ومقارنتها بما في كتاب سيبويه، وجمع الأقوال والآراء التي وَهِم فيها أبو حيان، وتوثيقها ودراستها.

الدراسات السابقة:

– ما نسب لسيبويه خلاف ما في كتابه، نماذج تحليلية. د. عبد الواحد بن محمد بن عيد الحربي، وهو بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ١١٧، ديسمبر ٢٠١٨م. اقتصر فيه الباحث على ثمانية نماذج من الأقوال المنسوبة لسيبويه خلاف كتابه.

– بعضٌ من أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب، د. موسى بناي العليلي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثامن والعشرون، ١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م. اقتصر فيه على دراسة ثماني مسائل فقط من أوهام النحاة في آراء سيبويه.

– النواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة، بغداد، ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م. جعل فيه مبحثًا بعنوان: ما نُسِبَ إلى سيبويه خطأ.

– سيبويه في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – دراسة توثيقية نقدية، د. طه محسن، دار الينابيع، بغداد، ٢٠٠٨م. ذكر فيه بعض أوهام ابن عقيل في آراء سيبويه.

– ما نُسِبَ إلى الفراء وفي كتابه معاني القرآن ما يخالفه، د. سعد بن سويف المضياني، مجلة الدراسات اللغوية، مج١٦، ع١، المحرم – ربيع الأول ١٤٣٥هـ/نوفمبر– يناير ٢٠١٤م.

– أوهام السيرافي في نسبة الآراء إلى الفراء– دراسة صوتية، د. حيدر فخري الدليمي، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مج٢، ع٢، كانون الأول ٢٠١٢م.

- أوهام السيرافي في نسبة الآراء إلى الفراء- دراسة نحوية، د. حيدر فخري الدليمي، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٣م.

ويبدو من الدراسات السابقة أنها لم تعرض لموضوع هذا البحث.

وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين:

أما المقدمة فذكرت فيها نبذة عن فكرة البحث والهدف منه وأسباب اختياره والمنهج الذي اتبعته.

وأما المبحث الأول فعرفت فيه بظاهرة (الوهم)، وذكرت نماذج له من أوهام النحاة المتأخرين في بعض آراء السابقين، مع بيان ضرورة التنبيه على هذه الظاهرة ومعالجتها.

وأما المبحث الآخر فجاء في ثلاثة مطالب تناولت فيها صور أوهام أبي حيان في آراء سيبويه من خلال المسائل النحوية التي تبرز هذا الوهم، وبلغت تسع عشرة مسألة.

والله أسأل السداد في الرأي والقول، والعصمة من الخطأ والزلل،
إنه سبحانه سميع مجيب.

المبحث الأول

الوَهَم عند النحاة

لم تنل ظاهرة الوَهَم في آراء النحاة المتقدمين وأقوالهم عناية الباحثين إلا في بعض الأبحاث القليلة التي لا تكفي لدراستها، خاصة أن لهذه الظاهرة صورًا متعددة، أبرزها:

نسبة رأي إلى نحوي وليس في كتبه، ونسبة رأي إلى نحوي وهو خلاف ما في كتبه، وخلط رأي نحوي برأي شيوخه أو تلاميذه، ونسبة القول وعكسه إلى نحوي في مسألة واحدة، ونسبة أكثر من قول إلى نحوي في مسألة واحدة له فيها قول واحد.

ولم تكن أوهام اللاحقين في آراء السابقين مقصورة على سيبويه، بل امتدَّت لغيره من المتقدمين كالكسائي، والفراء، والأخفش، والمبرد.

فمن الوَهَم في آراء الكسائي ما عزاه إليه ابن السراج من جواز الجزم إذا فرق بين الفعلين جار ومجرور، نحو قولهم: إنْ تأتني إليك أَقصدْ[١]. وهذا خلاف ما حكاه الفراء عن الكسائي، فقد حكى عنه أنه كان يجيز النصب في جواب الجزاء[٢].

ومن الوَهَم في آراء الفراء ما نسبه إليه الزجاجي[٣] من أن (ليس) حرف، وذلك خلاف ما في معاني القرآن حيث صرَّح الفراء بفعليتها وجمودها، وذكر أن دخول الباء في خبر (ليس) حسنٌ، نحو: ليس بقائم أخوك؛ لأن (ليس) فعل يقبل الضمير، نحو: لست ولسنا، بخلاف (ما) يقبح دخول الباء في خبرها، نحو: ما بقائم أخوك؛ لأنه لمَّا لم يمكن فيها ضمير الاسم قبح دخول الباء[٤].

---

(١) انظر: الأصول ٢/٢٣٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٢١-٤٢٢.

(٣) انظر: اللامات ص٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٣.

وذكر أن العرب قد تجترئ على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يدخله (قد)، فقالوا: لُسْتُم، يُريدون: لَسْتُم، ثم قالوا: لَيْسَ ولَيْسُوا سواء؛ لأنه فعل جامد وليس منه يفعل[١].

ومنه ما نسبه إليه بعض النحاة[٢] من نصب ما بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ على الاستثناء، نحو: ما قام إلا زيدًا، وهذا خلاف ما في معاني القرآن أيضًا، حيث ذكر الفراء أن الوجه فِي (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا لم تسبق بجحد، فإذا سُبِقَت به كان ما بعدها تابعًا لِمَا قبلها سواء أكان معرفةً أم نكرةً، وإذا كان الاستثناء مفرَّغًا فيعمل ما قبلها فيما بعدها، تقول: ما قام إلا زيدٌ، فيُرفَع (زيد) لعمل الفعل (قام) فيه إذ لم يكن له اسم بعد (إلا)، ومثله: ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك[٣].

ومنه أيضًا ما نسبه إليه الرضي[٤] وأبو حيان[٥] والبغدادي[٦] من منع نداء النكرة إلا إذا كانت موصوفة أو مقصودة، والحق أن الفراء لم ينصّ على المنع في معاني القرآن، وإنما ذكر أن رفع النكرة غير الموصوفة أكثر من نصبها عند العرب، ففي تعقيبه على قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠] ذكر أن العرب إذا نادت النكرة الموصولة آثرت النصب، نحو: يا رجلًا كريمًا أقبل، ويا راكبًا على البعير أقبل، فإذا لم تكن النكرة موصولة كان الرفع عندهم أكثر من النصب[٧].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٦٢-٦٣.
(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/١٠٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٩٨، والنكت الحسان ص١٠٥، والخزانة ٣/٣٧٥.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٦-١٦٧.
(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٥٧.
(٥) انظر: الارتشاف ٤/٢١٨٤.
(٦) انظر: الخزانة ٢/١٩٤.
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٥-٣٧٦.

ومن الوَهَم في آراء الأخفش ما نُسِبَ إليه من أنه يجيز دخول الفاء في خبر المبتدأ، نسبه إليه كثير من النحويين[١] وبعض المحدثين[٢]، والذي في كتابه معاني القرآن خلاف ذلك، قال معقِّبًا على قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢]: "ليس في قوله (فاقطعوا) و(فاجلدوا) خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: عبد الله فينطلق، لم يحسن"[٣]، وتأوَّل الأخفش الشاهد الشعري: وقائلة خولان فانكح فتاتهم، على تقدير: هؤلاء خولان[٤]. أما ما عزوه إليه من أنه استدل على زيادة الفاء في خبر المبتدأ بقول العرب: أخوك فوجد، فيظهر من قوله: "وزعموا أنهم يقولون: (أخوك فوجد) (بل أخوك فجهَدَ)، يريدون: (أخوك وجد)، و(بل أخوك جهد) فيزيدون الفاء"[٥] أنه ينقله عن جماعة لم يصرح بهم من غير تعقيب منه، فيكون رأيه منع دخول الفاء في خبر المبتدأ، كما صرَّح به قبل ذلك.

ومنه ما نُسِبَ إليه في عمل (لات) فقد نسب إليه الرضي[٦]، والأشموني[٧] أنها لا تعمل، فإن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر محذوف

---

(١) انظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٣٠٩، وإعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ١٩٠/١، وشرح المفصل ١٠٠/١، والتسهيل ص٥١، والارتشاف ١١٤٣/٣، والمغني ١٦٥/١، والهمع ٥٩/٢.

(٢) انظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص٢٣٢، والمؤاخذات النحوية ص١٨٠، ٢٥٩.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٨٦/١.

(٤) نفسه ٨٦/١.

(٥) نفسه ١٣٢/١.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٥١/١.

(٧) انظر: شرح الأشموني ٢٦٨/١.

المبتدأ، وإن انتصب الاسم بعدها فعلى إضمار فعل، ونسب إليه أبو حيان[١] أنها تعمل النصب عمل (لا) النافية للجنس.

والذي في معاني القرآن خلاف هذا وذاك؛ إذ إنه أعملها عمل ليس. قال: "فشبَّهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع حين، ورفع بعضهم: (ولاتَ حينُ مناصٍ)، فجعله في قوله مثل (ليس) كأنه قال: ليس أحدٌ، وأضمر الخبر، وفي الشعر:

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أوانٍ *** فَأَجَبْنا أنْ لَيسَ حِينَ بَقاءِ[٢]

فجرَّ (أوانٍ)، وحذف، وأضمر الحين، وأضافه إلى (أوانٍ)؛ لأنَّ (لات) لا تكون إلا مع الحين"[٣].

ومن الوَهَم في آراء المبرد ما نسبه إليه كثير من النحويين[٤] من أن (مِنْ) الجارة تكون لابتداء الغاية في الزمان كما هي في المكان، وهذا خلاف كلامه في المقتضب، حيث ذكر أن (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان فقط، نحو قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فابتداء السير كان من البصرة، ومثله: من عبد الله إلى زيد، وأخذت منه درهمًا، وسمعت منه حديثًا[٥]، فهي في كل ذلك لابتداء الغاية المكانية.

ومنه ما نسبه إليه الرضي من أن (ما) المصدرية اسم موصول، قال: "و(ما) المصدرية حرف عند سيبويه، اسم موصول عند الأخفش، والرماني،

---

(١) انظر: الارتشاف ١٢١١/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٩٢، والأصول ١٤٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٢/٣، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٨/٢.

(٣) معاني القرآن ٤٩٢/٢

(٤) انظر: شرح المفصل ٨ /١١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، والارتشاف ١٧١٨/٤، وتوضيح المقاصد ٢٠١/٢، والجنى الداني ص٣٠٩، والمساعد ٢٤٦/٢، والمغنى ٣٤٩/١، وشرح التصريح ٨/٢، والهمع ٣٧٧/٢.

(٥) انظر: المقتضب ١٣٦/٤-١٣٧.

والمبرد"[١]. لكن المبرد ذكر في المقتضب اختلاف سيبويه والأخفش، ووصف الأخفش بأنه قد خلط، ثم قال: "والقياس والصواب قول سيبويه"[٢]. قال الشيخ عضيمة معلِّقًا: "والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضي، والسيوطي إلى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم، كما يراه الأخفش"[٣].

ومنه ما نسبه إليه أبو حيان والمرادي من منع إعمال (لا) عمل ليس، قال أبو حيان: "و(لا) إعمالها قليل جدًّا، حتى إنّ أبا الحسن زعم أنها يُرفَع ما بعدها بالابتداء، ومنع النصب، وتبعه أبو العباس، فهي عندهم لا تعمل عمل (ليس)"[٤]. وقال المرادي: "ومنع المبرد، والأخفش، إعمال (لا) عمل ليس"[٥]، لكن هذا خلاف قول المبرد في المقتضب، حيث ذكر أن (لا) قد تكون بمنزلة (ليس)؛ لاشتراكهما في المعنى، وأنها لا تعمل إلا في نكرة، نحو قولهم: لا رجلٌ أفضلَ منك[٦].

ومنه ما نسبه إليه أبو البركات الأنباري من أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة[٧]. وهذا خلاف ما في المقتضب أيضًا، قال المبرد: "وقالوا أيضًا: إذا السماءُ انشقَّت أذِنتْ لربِّها وحُقَّت. وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو"[٨].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٢.

(٢) المقتضب ٣/٢٠٠.

(٣) نفسه ٣/٢٠٠، حاشية رقم (٢).

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١.

(٥) الجنى الداني ص٣٠١.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ٣٨٢.

(٧) انظر: الإنصاف ص٣٦٦، المسألة ٦٧.

(٨) المقتضب ٢/ ٨٠.

ومنه ما نسبه إليه كثير من النحاة[1] أن (إذما) اسم ظرف زمان. وهذا أيضًا خلاف ما في المقتضب، حيث نصَّ المبرد على أن (إذما) حرف، قال: "ومن الحروف التي جاءت لمعنى إنْ، وإذما"[2]، والظرفية عنده لـ(إذا) وليست لـ(إذما).

هذه نماذج من أوهام بعض المتأخرين في آراء النحاة المتقدمين.

أما بالنسبة إلى الوَهَم في آراء سيبويه، فإن سيبويه لم يترك غير مصنف واحد هو (الكتاب) الذي لم يستغنِ عنه المتأخرون، بالإضافة إلى أنه مصدر آراء شيوخ سيبويه والسابقين عليه التي حفظها في كتابه، وليس لأغلب هؤلاء مؤلفات تتضمن آراءهم.

وقد تنوعت أساليب النحاة في النقل عن سيبويه، وتعددت طرائقهم في ذلك، فكان الوَهَم في بعض آرائه، فنسب إليه بعضهم ما ليس في كتابه، أو خلاف ما في كتابه، وخلط بعضهم بين آرائه وآراء شيوخه، ونسب إليه بعضهم أكثر من قول في المسألة الواحدة، فنسبوا إليه القول بالمنع والجواز والضرورة في نفس المسألة، وادّعى آخرون عليه توجيهًا أو إعرابًا لآيات قرآنية ليس لها ذكر في الكتاب ولم يستشهد بها.

إن التنبيه على هذه الأوهام وتصحيحها لأمر مهم يتطلبه الدرس اللغوي، وذلك لتنقية تراثنا النحوي من بعض شوائبه، وتصحيح ما خرج منه عن مساره، رغبة في الوصول إلى نصٍّ موثَّق ورأي معزوٍّ بدقة إلى صاحبه؛ لا سيما أن هذا الوَهَم لم يكُ مقصورًا على النحو بل امتد ليشمل الصرف والأصوات وغيرها.

---

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٥٠٢/٢، ٥٠٧، ٥٠٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٥/٢، وشرح التسهيل ٦٧/٤، وشرح الرضي على الكافية ٨٩/٤، والنكت الحسان ص١٥٠، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤، وشفاء العليل ٩٥٣/٣، والمساعد ١٤١/٣، والهمع ٤٥٣/٢.

(٢) المقتضب ٤٥/٢.

المبحث الآخر
أوهام أبي حيان في آراء سيبويه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه وفي الكتاب خلافه:

من أوهام النحاة في آراء سيبويه نسبة آراء وأقوال إليه تخالف ما في الكتاب، وهذا أكثر أنواع الوَهَم في كتب النحاة، وقد وقع الوَهَم عند أبي حيان بهذه الصورة؛ إذ نسب إلى سيبويه رأيًا أو مذهبًا وعند التثبُّت منه في الكتاب نجد كلام سيبويه خلاف ما نسبه إليه أبو حيان. ومن ذلك:

(علة تسمية (كان) وأخواتها أفعالاً ناقصة):

ذهب أبو حيان[١] إلى أن ظاهر مذهب سيبويه أن (كان) وأخواتها سُمِّيت ناقصة؛ لكونها لا تدل على الحدث، وهو تابع في ذلك لابن الناظم الذي قال: "ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها إنما سميت ناقصة؛ لأنها سُلِبَت الدلالة على الحدث، وتجرَّدت للدلالة على الزمان"[٢].

وهذه النسبة إلى سيبويه وَهمٌ؛ لأن مذهبه في هذه المسألة مذهب غيره من النحاة الذين ذهبوا إلى أن سبب تسميتها ناقصة عدم اكتفائها بالمرفوع؛ فإذا اكتفت به فهي تامة.

وقد صرَّح بمنع اكتفاء هذه الأفعال باسمها دون خبرها، فذكر في (كان ويكون وصار وما دام وليس)، وما كان نحوهن من فعل لا يستغني عن الخبر أنه لا يجوز اقتصارها على الفاعل كما لا يجوز في (ظننت) اقتصارها على المفعول الأول[٣]. ثم ذكر بعد ذلك أنها تكون تامة إذا اقتصرت على الفاعل، نحو: قد كان عبدُ الله، بمعنى: قد خُلِقَ عبد الله، وقد كان الأمر، بمعنى: وقع الأمر[٤].

---

(١) انظر: الارتشاف ١١٥١/٣.
(٢) شرح ابن الناظم ص١٣٧.
(٣) انظر: الكتاب ٤٥/١.
(٤) نفسه ٤٦/١.

(إقامة صفة المصدر مقام الفاعل):

عزا أبو حيان إلى سيبويه منع إقامة صفة المصدر غير المضافة إذا حُذِفَ المصدر مقام الفاعل. قال: "وإذا حُذِفَ المصدر ففي إقامة صفته غير المضافة خلاف، ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز: لا تقول: سِيرَ عليه سريع، ولا حثيث، تريد: سَيرٌ سريعٌ، وسيرٌ حثيثٌ، بل تنصب الوصف على الحال"(١). ونقل أبو حيان عن ابن عصفور انفراد سيبويه بإقامة صفة المصدر(٢)، وقال: "وقد نصَّ سيبويه على أن ذلك لا يقام"(٣).

ولم يكن أبو حيان موفقًا فيما نسبه إلى سيبويه من المنع في هذه المسألة؛ لأن لسيبويه فيها تفصيلًا؛ إذ إنه اشترط لجواز إقامة الصفة مقام الفاعل أو منعها شروطًا. قال: "وممَّا يُختار فيه أن يكون ظرفًا ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول: سِيرَ عليه طويلًا، وسِيرَ عليه حثيثًا وسِيرَ عليه كثيرًا، وسِيرَ عليه قليلًا، وسِيرَ عليه قديمًا، وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع؛ لأن الصفة لا تقع موقع الأسماء"(٤).

فالنصب عنده دليل المنع، وهو اختياره، بل هو وجه الكلام، ويختصُّ بما لا يصحُّ أن يقع موقع الأسماء، وهذه الظروف لا يجوز إقامتها مقام المصدر المحذوف، فتكون حالًا؛ لأنها لا يجوز أن تقع موقع الأسماء.

أما الرفع فهو دليل الجواز، قد اشترط فيه سيبويه أن تجري الصفة مجرى الاسم. قال: "وقد يحسن أن تقول: سِيرَ عليه قريبٌ؛ لأنك تقول: لقيته مُذْ قريبٌ، والنصب عربي جيد كثير"(٥). وقال أيضًا: "ورُبَّما جرت الصفة في كلامهم مجرى

---

(١) الارتشاف ١٣٣٣/٣.

(٢) نفسه ١٣٣٣/٣ وما نقله أبو حيان عن ابن عصفور ليس في شرح الجمل أو المقرب.

(٣) نفسه ١٣٣٣/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٧/١.

(٥) نفسه ٢٢٨/١.

الاسم، فإذا كان كذلك حَسُنَ"[١]. فإقامة صفة المصدر المحذوف هنا تجوز، لكنه قليل.

وأن تُظْهِر الموصوف، فإنك إذا أظهرت الموصوف الذي هو المصدر المحذوف جاز حينئذٍ الرفع. قال في: سِيرَ عليه شديدًا، وسِيرَ عليه حسنًا: "فالنصب في هذا على أنه حال، وهو وجه الكلام؛ لأنه وصفُ السير، ولا يكون فيه الرفع؛ لأنه لا يقع موقع ما كان اسمًا، ولم يكن ظرفًا؛ لأنه ليس بحين يقع فيه الأمر، إلا أن تقول: سِيرَ عليه سيرٌ حسنٌ، أو سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ"[٢] يعني لمَّا ظهر الموصوف جاز الرفع.

وأن يطول الكلام، فإذا طال جاز الرفع. قال سيبويه: "فإن قلت: سِيرَ عليه طويلٌ من الدهر، وشديدٌ من السير، فأطلت الكلام ووصفت، كان أحسن وأقوى، وجاز، ولا يبلغ في الحسن الأسماء، وإنما جاز حين وصفت، وأطلت؛ لأنه ضارع الأسماء؛ لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء"[٣].

ونخلص من ذلك إلى أن سيبويه يرى جواز الرفع إذا جرت الصفة مجرى الاسم، وإذا ظهر الموصوف، وإذا طال الكلام، ففي جواز الرفع عنده – بل في المسألة كلِّها– تفصيل، وليس الأمر كما نسبه إليه أبو حيان من القول بالمنع على الإطلاق.

---

(١) الارتشاف ٢٢٨/١.

(٢) نفسه ٢٢٨/١.

(٣) نفسه ٢٢٨/١.

(حذف (ما) من (لا سيما) إذا كان الاسم بعدها معرفة):

عزا أبو حيان إلى سيبويه تجويز حذف (ما) من (لا سيما) إذا كان الاسم بعدها معرفة. قال: "والاسم بعدها إن كان معرفة فيجوز جرُّه على زيادة (ما) فنقول: قام القوم لا سيما زيدٍ، وتجويز حذف (ما) نصَّ عليه سيبويه"(١).

وأبو حيان واهمٌ في نسبة هذا الأمر إلى سيبويه إذ إن ما في الكتاب يخالف ما نسبه إليه، فـ(ما) عند سيبويه لازمة في هذا الموضع، قال في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٨]: "فإنما ألزموها (مِنْ)؛ لأنها توكيد فجُعِلَت كأنها شيء يتم به الكلام وصار كالمثل، ومثل ذلك: ولا سيما زيدٍ، فرُبَّ توكيدٍ لازمٍ حتى يصير كأنه من الكلمة"(٢).

وفي موضع آخر نصَّ سيبويه(٣) على أن حذف (ما) من (لا سيما) قول شيخه الخليل، نقله وحكاه عنه. فـ(ما) عند سيبويه من تمام (لا سِيَّ) ومرتبطة بها، وهذا خلاف ما نسبه إليه أبو حيان.

(زيادة اللام):

ذهب أبو حيان إلى أن سيبويه لم يقل بزيادة اللام، قال: "وتجيء اللام مقوية لعمل العامل، ولم يذكر سيبويه زيادة اللام"(٤). وتابع المرادي(٥) أبا حيان في ذلك.

---

(١) الارتشاف ٣/١٥٥٤.

(٢) الكتاب ٢/١٧١.

(٣) نفسه ٢/ ٢٨٦.

(٤) الارتشاف ٤/١٧٠٩.

(٥) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٦٦.

والصحيح أن سيبويه ذكر زيادة اللام، نقل ذلك عن الخليل. قال: "قال الخليل رحمه الله: هو- يعنى قول الشاعر: يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلات الذُّبَّل[١] - مثل لا أبا لك، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديٍّ[٢]، وكذلك قول الشاعر إذا اضطُرَّ: يا بؤس للحرب، إنما يريد: يا بؤس الحرب"[٣].

ومن ثم يكون أبو حيان قد وَهِمَ فيما نسبه إلى سيبويه؛ لأنه ذكر أن اللام تكون زائدة للتوكيد.

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٢٣٠، وشرح المفصل ٢/ ١٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٣٢٠.

(٢) انظر الشاهد في: المقتضب ٤/ ٢٢٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٠٣، وشرح المفصل ٢/ ١٠، وشرح الرضي على الكافية، ٣٨٥/١، ٢٥٩/٢، والبحر المحيط ١/ ٩٥، والمساعد ٢/ ٥١٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٦- ٢٠٧.

(الجر بـ(عدا) و(خلا)):

ذكر أبو حيان[1] أن سيبويه لم يعرف الجر بـ(عدا) و(خلا)، وإنما نقله الأخفش، وتبع ابن عقيل[2] أبا حيان في ذلك.

والصحيح أن سيبويه أشار إلى الجر بـ(خلا)، قال في أول باب الاستثناء: "وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات"[3]. فهو يصرِّح هنا بحرفية (حاشا) و(خلا). وقال: "وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر(حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب"[4]، فهذا تصريح منه بحرفية (خلا) والجر بها، والذي يظهر من قوله هذا أن الجر بـ(خلا) قليل.

(١) انظر: الارتشاف ١٥٣٤/٣.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٦١٨/١.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٤) نفسه ٣٤٩/٢-٣٥٠.

(إقامة المضاف إليه مقام المضاف):

عزا أبو حيان إلى سيبويه القول بتقبيح إقامة المضاف إليه مقام المضاف وتضعيفه. قال: "قال سيبويه: وهذا قبيح ضعيف"(١).

وهو عزو الرضي أيضًا إلى سيبويه، قال في حديثه عن هذه المسألة: "واستضعفه سيبويه، وقال: لو جاز هذا لجاز: هذا قصيرٌ الطويل، أي: مثلُ الطويل، وهو قبيح جدًا"(٢).

وليس قول سيبويه كما قال أبو حيان والرضي؛ لأن الظاهر من كلامه المنع إلا في الاضطرار، صحيح أنه أشار إلى قبح المسألة وتضعيفها لكنه مع الإشارة استخدم مصطلح (لا يجوز) و(لم يجز) الذي يدل على المنع، قال: "وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيد، إذا أردت أن تشبِّهه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصيرٌ الطويل، تريد: مثل الطويل، فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالًا للنكرة إلا في الشعر"(٣). فمن ثَمَّ يكون رأي سيبويه في هذه المسألة هو المنع لا التقبيح ولا التضعيف.

(١) الارتشاف ١٨٣٧/٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٥٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٦١/١.

(إضافة (آية) إلى الفعل):

عزا أبو حيان إلى سيبويه اطراد إضافة (آية) إلى الفعل في الكلام وفي الشعر، قال أبو حيان:" ومذهب سيبويه أن إضافة (آية) إلى الفعل يطرد في الكلام وفي الشعر"(١)، وتابع المرادي أبا حيان في ذلك القول(٢).

والصحيح أنه ليس في كلام سيبويه عن (آية) ذكر للاطراد سواء في الكلام أو الشعر، فقد أجاز إضافتها إلى الفعل، واستشهد على ذلك بالشعر.

قال: "وممَّا يضاف إلى الفعل أيضًا قولك: ما رأيته منذ كان عندي، ومذ جاءني، ومنه أيضًا (آية)، قال الأعشى:

بآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا *** كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَامَا(٣)

وقال يزيد بن عمرو بن الصّعِق:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنِّي تَمِيمًا *** بآيَةِ ما يُحِبُّون الطَّعَامَا(٤)

فما لغو"(٥). هذا ما قاله سيبويه، ذكر الحكم ومثَّل له بالشعر فقط، ولم يذكر أن إضافة (آية) إلى الفعل تطَّرد في الكلام أو الشعر.

---

(١) الارتشاف ١٨٣٣/٤.

(٢) انظر: شرح تسهيل الفوائد ١٤٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١١٨/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٩٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ٩٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ١٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ١١٨/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ٩٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ١٧٣، والمساعد ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ١١٧/٣- ١١٨.

(أمْ):

نسب أبو حيان إلى سيبويه أن (أَمْ) في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ*أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢] هي المعادلة. قال: "قال سيبويه:(أَمْ) هذه المعادلة، أي: أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقي أن يُبْصَر عنده، وهو أنه خير من موسى"(١). وتابع ابن هشام أبا حيان في ذلك، فعزا إلى سيبويه أن (أَمْ) في الآية متصلة(٢).

وما نسبه أبو حيان وابن هشام إلى سيبويه وَهْمٌ منهما؛ لأن سيبويه يرى أن (أَمْ) في الآية منقطعة، وليست متصلة، فهو ذكر الآية واستشهد بها في باب (أم) المنقطعة فذكر أمثلة على انقطاع (أم)، ثم قال: "ومثل ذلك: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ*أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بُصراء، فقوله: أم أنا خير من هذا بمنزلة: أم أنتم بُصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بُصراء عنده"(٣).

(١) البحر المحيط ٢٣/٨، وانظر: الارتشاف ٣/ ٢٠٠٥.

(٢) انظر: المغني ص٤٣-٤٤.

(٣) الكتاب ١٧٢/٣- ١٧٣.

(نصب المضارع بعد (كي)):

عزا أبو حيان إلى سيبويه أن (كي) تنصب الفعل بنفسها. قال: "ومذهب سيبويه والأكثرين أنها تكون جارة بمعنى اللام، وناصبة للمضارع، فإذا نصبت فسيبويه يقول: تنصب بنفسها، والخليل والأخفش يقولان: أن مضمرة بعدها" (١).

وما نُسِبَ إلى سيبويه في هذه المسألة خلاف ما في كتابه؛ فالصواب أن الفعل المضارع بعد (كي) منصوب عنده بإضمار (أن)، لا بـ(كي) نفسها، قال: "واعلم أن (أنْ) لا تظهر بعد (حتى) و(كي) كما لا يظهر بعد (أمَّا) الفعل .... واكتفوا عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا ممَّا يعمل في الفعل، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يُحْمَل على (أنْ)"(٢).

وأكد سيبويه هذا الكلام في موضع آخر في حديثه عن النصب بـ(حتى)، فقال: "وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أنْ)"(٣).

وبهذا يتضح أن مذهب سيبويه في هذه المسألة خلاف ما نسبه إليه أبو حيان.

---

(١) الارتشاف ١٦٤٥/٤.

(٢) الكتاب ٧/٣.

(٣) نفسه ١٧/٣.

(تصرف (ذات) المضافة إلى زمان)[١]:

نسب أبو حيان إلى سيبويه القول بتصرف (ذات) المضافة إلى زمان في مثل (ذات مرة)، وعدم ملازمتها النصب. قال: "ونقل سيبويه أن (ذا) و(ذات) المضافين إلى الزمان تصرفهما خَثْعَم، فتقول: سير عليه ذات ليلة"[٢].

وهذا وهم؛ لأن المدقق في كلام سيبويه يلحظ أنه لم يقل بتصرف (ذات يوم) ونحوها على لغة خَثْعَم، وإنما حكى التصرف في (ذا صباح) فقط، فقد ذكر في معرض حديثه عمَّا لا يحسن فيه إلا النصب أنه لا يكون إلا النصب في (ذات مرة)، وأنها لا تتصرف، فلا يقال: إنَّ ذاتَ مرة كان موعدَهم، ولا: إنما لك ذاتُ مرة، ومثلها (ذات يوم) و(ذات ليلة)، فيقال: سير عليه ذاتَ ليلة، وسير عليه ذاتَ يوم، فهما بمنزلة (ذات مرة) لا يجوز فيهما إلا النصب.

وذكر سيبويه أن (ذا صباح) بمنزلة (ذات مرة)، يقال: سير عليه ذا صباح، وأن يونس أخبره بذلك عن العرب، لكنه حكى أنه قد جاء في لغة خَثْعَم مفارقًا (ذات مرة) و(ذات ليلة) واستشهد بقول رجل منهم:

عَزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ *** لِشَيءٍ مَا يُسوَّدُ مَنْ يَسُودُ[٣]

وأنه على هذه اللغة يجوز رفعه[٤].

---

(١) هذه المسألة أرشدني إليها مشكورًا سعادة الأستاذ الدكتور نبيل الشربيني، الذي حكم البحث للمجلة.

(٢) الارتشاف ٣/١٣٩٦- ١٣٩٧

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٢٧، والمقتضب ٤/٣٤٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٣، ٣/٢٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٨١، والارتشاف ٣/ ١٠٣٢، والجنى الداني ص٣٣٤، ٣٤٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٢٥- ٢٢٧

فالواضح من كلام سيبويه أنه لم يحكِ عن خَثْعَم تصرف (ذات يوم) و(ذات ليلة)، ولم يقل بتصرفهما على لغتهم، وإنما حكى عنهم تصرف (ذا صباح) فقــط؛ ولذلك لا يجوز القول بتصرف (ذات) المضافة إلى زمان.

المطلب الثاني: ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه وليس في الكتاب:

إن من أكثر أوهام النحاة في آراء سيبويه أنْ ينسبوا إليه رأيًا أو قولًا ليس في كتابه، ومن هذا الوَهَم عند أبي حيان:

(أصل (لات)):

ذكر أبو حيان أن مذهب سيبويه في (لات) أنها مركَّبة، قال: "فذهب سيبويه إلى أنه من تركيب الحرف مع الحرف، نحو إنما، فلو سمَّيت به حكيته"(١)، وتابعه السيوطي فقال: "اختُلِف في (لات)، فذهب سيبويه إلى أنها مركَّبة من لا والتاء، كإنما، ولهذا تُحْكَى عند التسمية بها، كما تحكي لو سميت بإنما "(٢).

وليس في الكتاب ذكر ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه في المسألة، صحيح أن سيبويه ذكر (لات) في كتابه، لكن لم يتطرق إلى الحديث عن أصلها، وإنما شبهها بـ(لا) و(ليس)، فقال بعد أن ذكر قراءة: (وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ)(٣) بالرفع: "جعلها- يعنى (لا)- بمنزلة (ليس)، فهي (لات) في هذا الموضع في الرفع"(٤). يعني أن (لا) بمنزلة (لات) في رفع ما بعدها في مثل هذا الموضع، وكلاهما بمنزلة (ليس) في العمل، ولا يعنى أن أصل (لات) كـ(ليس).

---

(١) الارتشاف ٣/١٢١٠.

(٢) الهمع ١/٢٦.

(٣) هي قراءة الضحاك والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر. انظر: معجم القراءات القرآنية ٨/ ٧٦- ٧٧

(٤) الكتاب ١/٥٨.

(منع تعدد أخبار (إنَّ) و(كان)):

عزا أبو حيان إلى سيبويه منع تعدد أخبار (إنَّ) وأخواتها، قال: "ولا يجوز أن تقضي هذه الحروف إلا خبرًا واحدًا وهو الذي يلوح من مذهب سيبويه"(١).

ونقل أبو حيان عن ابن أبي الربيع أن سيبويه يمنع أن يكون لـ(كان) أكثر من خبر، وجعله القول الأقوى، قال: "منهم من لم يُجِز أن يكون لها إلا خبر واحد، ويظهر هذا من كلام سيبويه، وهذا القول عندى أقوى" (٢).

وقد ذكر السيوطي أن أبا حيان قال: "الظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد"(٣).

وقد وَهِم أبو حيان في المسألتين؛ إذ ليس لسيبويه في الكتاب كلام في منع تعدد خبر (إنَّ) أو إشارة إليه.

وكذلك ليس لسيبويه نصٌّ في مسألة منع تعدد خبر (كان)، فهو لم يشر إليها في كتابه، ولم يتحدث عن منع تعدد أخبارها أو جوازه.

---

(١) الارتشاف ١٢٤١/٣.

(٢) التذييل والتكميل ١٣١/٤- ١٣٢، وانظر: الارتشاف ١٢٤١/٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٨٩/٢ فقد ذكر ابن أبي الربيع الخلاف في هذه المسألة ولم ينسب شيئًا إلى سيبويه.

(٣) الأشباه والنظائر ٣٣٨/٣، وانظر: الهمع ٧٥/٢.

(دخول اللام على خبر (إنَّ) الجامد):

نسب أبو حيان إلى سيبويه أنه لا يجيز دخول اللام على خبر (إنَّ) الجامد، فقال: "أو جامد، نحو: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعسى، فمذهب سيبويه أنها لا تدخل"(١). وتبع أبا حيان في ذلك ابن عقيل(٢).

والحقُّ أنه ليس لسيبويه نصٌّ في منع دخول اللام على الأفعال الجامدة، كل ما في الأمر أنه عزا إلى الخليل ويونس منع دخولها في كل فعل، وجواز دخولها في علم وظن وأخواتها، فقال: "وزعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل .... إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه"(٣). وبذلك يكون أبو حيان قد وهم في نسبة هذه القول إلى سيبويه.

(١) الأشباه والنظائر ٣/١٢٦٤.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٧٠.

(٣) الكتاب ٣/١٤٩.

(جَيْر):

نسب أبو حيان إلى سيبويه أن (جَيْر) اسم تفتح راؤه، وهو بمعنى حقًّا، قال: "وأما (جَيْرَ) فمذهب سيبويه أنها اسم تفتح راؤها"(١). وتبع المراديُّ أبا حيان في ذلك فقال: "زعم قوم أن (جير) اسم بمعنى حقًّا، وحُكِي عن سيبويه"(٢).

وما نسبه أبو حيان إلى سيبويه ليس في كتابه، فهو لم يتحدث عن اسمية (جَيْر) أو معناه، وإنما تناوله في باب الظروف، فقال: "وقالوا: جَيْرِ، فحرَّكوه لئلا يسكن حرفان"(٣).

وقال في باب (تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حُذِفَت ألف الوصل لالتقاء الساكنين): "ونظير الكسر ها هنا قولهم: حَذارِ، وبَدادِ، ونَظارِ، ألزموها الكسر في كلامهم، فجعلوا سبيل هذا الكسر في كلامهم فاستقام هذا الضرب على هذا ما لم يكن اسمًا نحو حَذامِ، لئلا يلتقي ساكنان، ونحوه: جَيْرِ يا فتى ... كسروا هذا إذ كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان"(٤). وقال في قوله تعالى:" ﴿قُلُ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]: "وقد كسر قوم فقالوا: (قُلِ انظروا) وأجروه على الباب الأول، ولم يجعلوها كالألف، ولكنهم جعلوها كآخر جَيْرِ"(٥).

ونخلص من ذلك إلى أنه ليس في الكتاب ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه في هذه المسألة.

---

(١) الارتشاف ١٤٦١/٣.

(٢) شرح تسهيل الفوائد ١١٩/٢.

(٣) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٤) نفسه ١٥٢/٤.

(٥) نفسه ١٥٣/٤. وقراءة الكسر هي قراءة حمزة وعاصم ويعقوب والمطوعي والحسن والسلمي. انظر معجم القراءات القرآنية ٣/ ٦٣١.

(تركيب (إذنْ)):

ذكر أبو حيان أن سيبويه حكى عن الخليل أن (إذن) مركَّبة، وأصلها: (إذ أنْ) أُلقِيَت حركة الهمزة على الذال، وحُذِفَت الهمزة فصارت (إذنْ). قال: "وذهب الخليل فيما حكى عنه سيبويه إلى أنها حرف مركَّب من (إذ) و(أنْ) وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت والتزم هذا النقل"[١]. وتابعه المرادي[٢] في ذلك.

وما نسبه أبو حيان إلى سيبويه غير صحيح؛ فسيبويه لم يتحدَّث عن أصل إذن، ولم ينقل عن الخليل كلامًا في أصلها، كل ما في الأمر أنه قال: "وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال: (أنْ) مضمرةٌ بعد (إذن)"[٣]. وهو لا يتحدَّث هنا عن أصل (إذن)، وإنما عن نصب الفعل بعدها، أهو بـ(إذن) أم بـ(أنْ) مضمرة بعدها.

(١) الارتشاف ٤/١٦٥٠.

(٢) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٤٥٨.

(٣) الكتاب ٣/١٦.

(الفعل المبني للمجهول):

نسب أبو حيان إلى سيبويه أن صيغة الفعل المبني للمفعول مغيَّرة من فعل الفاعل، وليست بأصل، قال: "ذهب جمهور البصريين، سيبويه وغيره إلى أن صيغة الفعل المبنى للمفعول مغيَّرة من فعل الفاعل وليست بأصل"(١).

ونقل أبو حيان عن ابن الطراوة أنه نسب إلى سيبويه أن هذه الصيغة أصل، وليست مغيَّرة من صيغة الفاعل"(٢).

والحقّ أن سيبويه لم يتحدث في الكتاب عن هذه الصيغة إن كانت أصلية أو مغيَّرة عن الأصل، وإنما ذكر أمثلة لصيغتي المعلوم والمجهول، فقال: "فأما الفاعل الذي لا يتعدَّاه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو، والمفعول الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولك: ضُرِبَ زيد، ويُضْرَب عمرو"(٣). وقال: "وذلك قولك: كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ، وأُعطِيَ عبدُ الله المالَ، رفعت عبد الله ههنا كما رفعته في ضُرِبَ، حين قلت ضُرِبَ عبدُ الله... وإن شئت قدَّمت وأخَّرت فقلت: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعطِيَ المالَ عبدُ الله، كما قلت: ضرب زيدًا عبدُ الله، فأمره في هذا كأمر الفاعل"(٤).

فالذي يبدو من كلامه عدم ذكره شيئًا عن صيغة المبني للمجهول من حيث أصالتها أو فرعيتها، وبذلك يكون أبو حيان، وابن الطراوة قد وَهِمَا فيما نسباه إليه.

---

(١) الارتشاف ٣/١٣٤٠.

(٢) نفسه ٣/١٣٤٠.

(٣) الكتاب ١/٣٣-٣٤.

(٤) نفسه ١/٤١-٤٢.

(الحروف التي تلحق المثنى والجمع):

نسب أبو حيان[١] إلى سيبويه القول بأن حركات الإعراب مقدرة على هذه الحروف، وثمة اختلاف في النسبة إلى سيبويه في هذه المسألة؛ فقد نسب إليه كثير من النحاة أن الحروف التي تلحق المثنى والجمع حروف إعراب[٢]، ونسب إليه آخرون أن هذه الحروف هي الإعراب[٣]، ونسب إليه ابن عصفور رأيًا مغايرًا إذ قال: "ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد، وليست بعِوَض، وهو الصحيح، وإليه ذهب سيبويه"[٤] يعني أن النون ليست عِوَضًا من الحركة والتنوين في المفرد.

والحقُّ أنه يمكننا معرفة رأي سيبويه في هذه الحروف بنظرة شاملة لوظيفتها عنده، وما وصفها به، وذلك في إطار مفهومه لهذه الحروف، إذ إن سيبويه قد أشار إليها في مواضع متفرقة من كتابه، ففي موضع يرى أنها حروف إعراب. قال: "واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدِّ واللِّين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون"[٥].

وقال في موضع آخر: "وإذا قلت: ذهبت جاريتاك، أو جاءت نساؤك فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في

---

(١) انظر: الارتشاف ٨٣٧/٢.

(٢) انظر: المقتضب ١٥١/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٩/١، وعلل النحو ص١٣٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ص٢٣، وشرح عيون الإعراب ص٥٨، ٦٠، وأسرار العربية ص ٦٧، وشرح الرضي على الكافية ٨٥/١.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٢/١، والإنصاف ٣٣/١، وأسرار العربية ص ٦٧.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٣/١.

(٥) الكتاب ١٧/١.

التثنية والجمع، وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث؛ لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم"[١].

وقال أيضًا: وأما الإضمار فنحو ... والواو التي في فعلوا، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجمع"[٢]، وهو يشير في كلامه هنا إلى أن الألف والواو قد يكونان ضميرين واسمين، وتاء التأنيث لا تكون كذلك، وقال في لغة أكلوني البراغيث في مثل قول بعض العرب: ضربوني قومك: "وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة"[٣]. وبهذا تتضح رؤية سيبويه إلى هذه الحروف، فهي عنده حروف إعراب، وضمائر، وعلامات رفع، وعلامات تثنية وجمع.

أما أبو حيان فيردُّ عليه بأن النون عند سيبويه عِوَض من الحركة والتنوين. قال سيبويه: "وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عِوَضٌ لما منع من الحركة والتنوين"[٤]، فسيبويه ينصُّ على منع الحركة والتنوين، وأن النون عِوَضُ من منعهما، فلا داعي لتأويل كلامه، وقد قال الرضي: "وقال سيبويه: النون في الأصل عِوَضٌ من حركة الواحد وتنوينه معًا؛ لأن حروف المد عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عِوَضًا من الحركة والتنوين اللذين كانا المفرد يستحقهما ثمة، والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض أصحابه، لكن لمَّا لم تظهر كانت كالعدم"[٥].

(١) نفسه ٣٨/٢.

(٢) نفسه ٦/٢.

(٣) نفسه ٤٠/٢.

(٤) الكتاب ١٨/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٨٨/١.

المطلب الثالث: خلط أبي حيان بين آراء سيبويه وآراء شيوخه:

جمع سيبويه في كتابه أقوال من تقدمه من النحاة كعبد الله بن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما، كما جمع فيه أقوال شيوخه وآراءهم، كعيسى بن عمر وأبي الخطاب الأخفش والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وأبي زيد الأنصاري، فكان الكتاب سجلاً حافلاً بآراء هؤلاء وأولئك، كما ناقش سيبويه شيوخه، فوافقهم في مسائل، وخالفهم في مسائل أخرى.

وقد وَهِمَ بعض النحاة، فخلطوا بين آراء سيبويه وآراء شيوخه، فنسبوا إليه بعض آراء شيوخه، ونسبوا بعض آرائه إلى بعض شيوخه.

وعلى الرغم من ذلك كان هذا الوَهَمُ أقلَّ الأوهام عند أبي حيان، ومنه:

(اتصال نون الوقاية بياء المتكلم في (قد) و(قط)):

نسب أبو حيان إلى الخليل وسيبويه أن (قد) و(قط) بمعنى حسبي، وأن الأعرف عندهما أن تكونا بالنون. قال: "وأما قَدْ، وقَطْ، فمذهب الخليل وسيبويه أنهما بمعني حسبي، فإذا قلت قدي وقطي فالياء في موضع جر، والأعرف نون الوقاية فيهما، فتقول: قدني وقطني"(١).

وأبو حيان واهم في نسبة ذلك إلى الخليل وسيبويه؛ لأن القول بدخول النون في (قد) و(قط) هو قول الخليل لا قول سيبويه، وقد صرَّح سيبويه نفسه بذلك، فقال: "وسألته رحمه الله عن قولهم: عنِّي وقدْني وقطْني ومنِّي ولدنِّي ... فقال: .... وكانت النون أولى؛ لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم"(٢).

أما القول بأنهما بمعنى حسبي فهو قول سيبويه وحده، لا قول الخليل وسيبويه، وقد شبَّه فيه سيبويه (قدي) فقط بحسبي، وليس (قدي) و(قطي) كما قال أبو حيان، وقد جعل سيبويه اتصالهما بالنون في الكلام واجبًا، فقال: "وقد جاء في الشعر قطي وقدي، فأما الكلام فلا بُدَّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، شبَّهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد"(٣).

ويُرَدُّ على أبي حيان كذلك قوله: (والأعرف نون الوقاية فيهما)؛ لأنه يظهر من ذلك أن ثمة وجهًا آخر فيهما، وهذا خلاف ما نصَّ عليه سيبويه؛ لأنه جعل اتصالهما بالنون واجبًا في الكلام، ولا تكونان من غير النون إلا في ضرورة، هذا نصُّ قوله السابق.

---

(١) الارتشاف ٢/٩٢٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٠.

(٣) نفسه ٢/٣٧١.

(زيادة كان):

ذهب أبو حيان[١] إلى أن (كان) تكون زائدة عند سيبويه إذا دلَّت على الماضي ولم تعمل،

نحو: ما كان أحسن زيدًا، وإن من أفضلهم كان زيدًا.

وأبو حيان في ذلك مسبوق بغيره، إذ عزا بعض النحويين[٢] إلى سيبويه القول بزيادة (كان)، وزعموا أنه أنشد قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ *** وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَام[٣]

وأبو حيان وغيره واهمون في نسبة هذا القول إلى سيبويه؛ لأن القول بزيادة (كان) فيما سبق نسبه سيبويه إلى الخليل، فقال: "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء (كان)، وشبَّهه بقول الشاعر وهو الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا رَأيتُ ديارَ قَوْمٍ *** وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَام"[٤]

فسيبويه هنا ينسب القول إلى شيخه، ويقرر أن الزائد هو(كان)، وهذا خلاف ما نسبه إليه الرضي من زيادة كان مع الفاعل، وذلك حين قال: "وقال سيبويه: هي زائدة مع الفاعل؛ لأنه كالجزء منها"[٥].

وبهذا يتبين وَهمُ أبي حيان وغيره ممَّن نسبوا القول بزيادة (كان) إلى سيبويه.

---

(١) انظر: الارتشاف ١١٨٥/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٧/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩١/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٣، والمقتضب ٤/ ١١٦، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٠٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦١، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٩٢، والمساعد ١/ ٢٦٩.

(٤) الكتاب ١٥٣/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٩٣/٤.

الخاتمة

كشف البحث عن ظاهرة الوَهَم في كتب بعض النحاة خصوصًا المتأخرين وأن ثمة أوهامًا من بعض النحاة في آراء سيبويه وغيره من المتقدمين، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي في كتابه (ارتشاف الضَّرَب)، فقد تعددت صور الوَهَم عنده.

وقد تتبَّع البحث آراء سيبويه في كتاب (الارتشاف) وقارنها بآرائه وأقواله في الكتاب؛ لبيان هذه الأوهام، وتقويم ما وقع منها في (ارتشاف) أبي حيان.

وقد أبرز البحث هذه الأوهام من خلال الصور الآتية:

- ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه وفي الكتاب خلافه، وفيها عشر مسائل.
- ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه وليس في كتابه، وفيها سبع مسائل.
- خلط أبي حيان بين آراء سيبويه وآراء شيوخه، وفيها مسألتان اثنتان.

أما عن أسباب هذا الوَهَم فيمكن إجمالها فيما يأتي:

- غموض كثير من عبارات سيبويه وصعوبتها، وهذا أمر عرفه ونبَّه عليه القدماء أنفسهم.
- اختلاط أقوال سيبويه في المسألة الواحدة أحيانًا، وتناثر آرائه فيها في أكثر من موضع من الكتاب.
- نقل بعض النحاة وبخاصة المتأخرين بعض آراء سيبويه عن طريق السماع والرواية والمشافهة لا من كتابه، وهذا موضع لوقوع الوَهَم في هذه الآراء.
- أن سيبويه يبدأ أحيانًا بالمسألة من دون أن ينسبها لشيوخه، وبعد أن يُتِمَّ الكلام يذكر أن هذا قول فلان؛ ومن هنا كان الوَهَم من بعض النحاة الذين يكتفون بالنظر في أول المسألة.
- كثير من مباحث الكتاب شديدة التضام، وما يكون في موضع ربما يخالفه، أو يختلف عنه ما في موضع آخر؛ ولذلك فإن عدم تتبُّع أقوال سيبويه

المتناثرة في الكتاب في المسألة الواحدة والوقوف على حقيقة رأيه فيها يعد من أهم أسباب الوَهَمِ، إذ قد يُكتفَى في النقل عنه برأيه في موضع واحد، ويُنسَب إليه على أنه رأيه في المسألة، في حين أن له رأيًا آخر في المسألة في موضع آخر.

– خلط بعض النحويين المتأخرين أقوال سيبويه بأقوال شُرَّاح كتابه، أو بما أُقحِم في الكتاب من كلام الشارحين أو التعليقات على حواشيه.

– فَهْمُ كلام سيبويه الذي يحتمل أكثر من وجه على وجه واحد، واعتماد هذا الوجه حُكمًا، وإغفال الأوجه الأخرى التي يحتملها.

– تعدُّد فهم النحويين لأقوال سيبويه، وتباين أوجه استنباط آرائه منها، إذ حمل بعضهم كلامه على ظاهره، وتأوله آخرون وعرضوه بما يناسب فهمهم.

ويوصي البحث بإعادة النظر في آراء سيبويه وغيره من النحاة المتقدمين في كتب النحاة المتأخرين، لبيان ما وقع فيها من أوهام.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدّارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١ه) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨ه)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ومطبعة عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار التفسير، ط٣، قم، إيران، ١٤١٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- أوهام السيرافي في نسبة الآراء إلى الفراء- دراسة صوتية، د. حيدر فخري ميران، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مج٢، ع٢، كانون الأول ٢٠١٢م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع (ت٦٨٨ه)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- بعضٌ من أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب، د. موسى بناي العليلي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ٢٨، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م وما بعدها.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.
- سيبويه في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- دراسة توثيقية نقدية، د. طه محسن، دار الينابيع، بغداد، ٢٠٠٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن معطي، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للمرادي، دراسة وتحقيق: محمد خلف الرديني، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح عيون الإعراب، للمجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: د. حنّا جميل حدّاد، ط١، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، لهارون بن موسى المجريطي (ت٤٠١هـ)، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط١، مطبعة حسان، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- شرح المفصل، لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د. ت).
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبى، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- علل النحو، لابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، العراق، بغداد، ٢٠٠٢م.
- في ميزان التحقيق النحوي، أوهام ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) فيما عزاه إلى النحاة في كتابه: إعراب القراءات السبع وعللها، د، علي عبيد جاسم، و د. مازن عبد الرسول سلمان، مجلة ديالى، ع٣٥، ٢٠٠٩م.

- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- اللامات، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٤م.
- ما نُسِبَ إلى الفراء وفي كتابه معاني القرآن ما يخالفه، سعد بن سويف المضياني، مجلة الدراسات اللغوية، مج١٦، ع١، المحرم - ربيع الأول ١٤٣٥هـ/نوفمبر- يناير ٢٠١٤م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م وما بعدها.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وآخرين، ط٣، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- مغني اللبيب من كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ١٩٧٨م.
- المقتضب، للمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، د. عبد الأمير الورد، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، الكويت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- النواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، مطبعة السعادة، بمصر، ١٣٢٧هـ.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٠٧٦
٢-	Abstract	١٠٧٧
٣-	مقدمة	١٠٧٨
٤-	المبحث الأول : الوَهَم عند النحاة	١٠٨١
٥-	المبحث الآخر : أوهام أبي حيان في آراء سيبويه	١٠٨٧
	المطلب الأول: ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه وفي الكتاب خلافه:	١٠٨٧
٦-	المطلب الثاني: ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه وليس في الكتاب:	١٠٩٩
٧-	المطلب الثالث: خلط أبي حيان بين آراء سيبويه وآراء شيوخه:	١١٠٧
٨-	الخاتمة	١١١٠
٩-	المصادر والمراجع	١١١٢
١٠-	فهرس الموضوعات	١١١٧

تم بحمد الله